q

(يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ

جامعة عين شمس
معهد الدراسات والبحوث البيئية
قسم العلوم الإنسانية

آليات الشراكة بين منظمات المجتمع المدنى والحكومة والقطاع الخاص

للحد من الملوثات البيئية الناتجة عن المخلفات الزراعية

رسالة مقدمة من الطالبة
منى فؤاد إبراهيم الجراحى
ماجستير فى العلوم البيئية (قسم العلوم الإنسانية) جامعة عين شمس

رسالة مقدمة
لاستكمال متطلبات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة
فى العلوم البيئية
قسم العلوم الإنسانية
معهد الدراسات والبحوث البيئية
جامعة عين شمس

إشـــــراف

الأستاذ الدكتور
علـي محمـود أبوليلــة
أستاذ علم الاجتماع
كلية الآداب
جامعة عين شمس

الأستاذ الدكتور
محمـــد سعـــد مغـــازى
أستاذ المحاصيل الزراعية والإحصاء
كلية الزراعة
جامعة كفر الشيخ

الأستاذ الدكتور
محمد السيد أبوالمجد عامـر
أستاذ مساعد - المعهد العالى للخدمة الاجتماعية بكفرالشيخ

٢٠١١

إهـــــــــــــــداء

إلى الكيان الراسخ فى نفسى

إلى روح أبى الطاهرة رحمة الله عليه

إلى النبض الدائم فى حياتى

إلـى أمـى حفظهـا الله لـى

إلى من تحملوا معى عناء وشقاء البحث العلمى

زوجى وأبنائى

نوران ومحمد

الباحثة

شكـــر وتقـــدير

أتوجه لله سبحانه وتعالى بالشكر والثناء على جميع نعمه ، ويطيب لى فى مستهل هذه الرسالة التى أنجزت بفضل من الله وتوفيقه ، أن أسجل جزيل شكرى وعظيم تقديرى لكل من أثرى هذا العمل بالمشورة العلمية والرأى الصائب فى جميع مراحله .

ويطيب لى أن أعنون جل شكرى وعظيم امتنانى إلى أستاذى القدير والعالم الجليل الأستاذ الدكتور / على محمود أبو ليلة **أستاذ علم الاجتماع – كلية الآداب – جامعة عين شمس لقبوله الإشراف على الرسالة ، ولأحظى بان أكون طالبة بارة لعلمه ، والذى يعزى له كل صواب فى هذا الجهد ، والله أسال أن يجزيه عنى خير الجزاء وأن يجعل كل عون قدمه لى فى ميزان حسناته .**

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى أستاذى الفاضل الأستاذ الدكتور / محمد السيد أبو المجد عامر **أستاذ مجالات الخدمة الاجتماعية بالمعهد العالى للخدمة الاجتماعية بكفرالشيخ والذى أحطانى برعايته وتشجيعه المستمر وتوجيهاته ونصائحه المخلصة الأمينة التى جعلتنى أدين له بالكثير ، فله منى كل الشكر .**

وأقدم شكرى وعظيم تقدير إلى الأستاذ الفاضل الأستاذ الدكتور / محمد سعد مغازى **أستاذ المحاصيل الزراعية والإحصاء – كلية الزراعة – جامعة كفرالشيخ لقبوله الإشراف على الرسالة ، والذى قدم لى ثمرات فكره وتجاربه العلمية حتى اكتملت هذه الرسالة ، فله منى كل الشكر .**

كما أقدم خالص شكرى وعظيم تقديرى إلى الأستاذ الدكتور / عبدالواحد عبدالحميد السيد **أستاذ المحاصيل الزراعية ووكيل كلية الزراعة جامعة كفرالشيخ لقبوله مناقشة الباحثة ، والله أسأل أن يجزيه عنى خير الجزاء .**

وأقدم شكرى وعظيم تقديرى إلى الأستاذ الدكتور / مصطفى مرتضى على محمود **أستاذ علم الاجتماع المساعد – كلية الآداب – جامعة عين شمس ، لقبوله مناقشة الباحثة ، وأدعو الله أن يجزيه كل الخير ويرعاه ويسدد على الحق خطاه .**

كما أقدم شكرى وتقديرى إلى جميع من قدموا لى المساعدة والمعونة الصادقة أثناء إتمام مراحل هذا العمل ، وأخص بالذكر الدكتور / عادل عزت والدكتور / عبده الطايفى والأستاذه / راندا والدكتور / عماد شلبى ، **فلهم منى كل الشكر والتقدير .**

كما أقدم شكرى وتقديرى إلى والدتى الحبيبة وأخى الفاضل / محمد فؤاد **على ما بذله من جهد معى فى المرحلة الميدانية** وأختى إيمان وأخى أحمد **على كل دعم صادق قدموه لى فى إنجاز هذا العمل فلهم منى كل الشكر .**

وأخيراً أقدم شكرى وتقديرى إلى جميع القيادات والمسئولين بقرية شبرا بابل سواء فى منظمات المجتمع المدنى والحكومة والقطاع الخاص لما قدموه لى من جهد ملموس وعون صادق خلال المراحل الميدانية للدراسة .

فإلى هؤلاء جميعاً أقدم عظيم شكرى وتقديرى ، وأسأل الله أن يجزيهم عنى خير الجزاء

والسلام عليكم ورحمه الله وبركاته

وبالله التوفيق

الباحثة

محتويات الدراسة

الموضـــوع	الصفحة
- مقدمـــــــة الدراســـــــة..	١-٤
البــــــاب الأول: قضـــــايا وموجهــــــات نظريـــــة.........	٥-١٩١
الفصـــــل الأول: مـــــدخل الدراســـــة	٥-٢٧
- تمهيــــــــــــــــد..	٥
أولاً : مشــــــــكلة الدراســــــة	٧
ثانيا : مبررات اختيار الدراسة وأهميتها	١٤
ثالثـــــاً : أهـــــداف الدراســــــة	١٥
رابعــــــاً : تســـــاؤلات الدراســــــة	١٥
خامســــاً : مفـــاهيم الدراســــة	١٦
- اســــــــــــتنتاجات..	٢٧
الفصــــــل الثـــــانى: الدراســــات الســــابقة	٢٨-٦٦
- تمهيــــــــــــــــد..	٢٨
المحــور الأول : دراســات تتصــل بموضــوع الشــراكة.........	٣٢
المحــور الثـــانى : دراســات تتصــل بــالمجتمع المــدني ...	٣٩
المحــور الثالــث : دراســات تتصــل بالمنظمــات الحكوميــة.........	٤٥
المحــور الرابــع : دراســات تتصــل بالقطـــاع الخـــاص.........	٥٠
المحــور الخــامس: دراســات تتصــل بالمخلفــات الزراعيــة.........	٥٧
- تعقيــــب وتحليــــل نقــــدي وموقــــف الدراســــة الحاليــــة مـــــن الدراســــات الســــابقة....................................	٦٤
- اســــــتنتاجات..	٦٦
الفصـــــل الثالـــث: الأســـــاس النظـــــرى للدراســـــة........	٦٧-٧٩
- تمهيــــــــــــــــد..	٦٧
أولاً : نظريــــــة المنظمــــــات	٦٨
ثانيـــــاً : النظريــــــة الايكولوجيـــــة..................................	٧٤
- نحــو إطــار نظــري لتوجيــه البحــث......................	٧٧
- اســــــتنتاجات..	٧٩
الفصل الرابع: دور منظمات المجتمع المدنى والحكومة والقطاع الخاص فى الحد من الملوثات البيئية الناتجة عن المخلفات الزراعيــــــــــــــــــــــــــــــــة	٨٠-١٣٧
- تمهيــــــــــــــــد..	٨٠
المبحـــث الأول: منظمـــات المجتمـــع المـــدنى............................	٨٢
المبحـــث الثـــانى: المنظمـــات الحكوميـــة...........................	١٠٥
المبحـــث الثالـــث: القطـــاع الخـــاص...........................	١٢٣

الموضـــــوع	الصفحة
الفصل الخامس: الشراكة كمدخل فى مواجهة مشكلة المخلفات الزراعية فـــى ضـــوء السياســـات البيئيـــة.........	١٣٨-١٩١
- تمهيـــــــــــد...	١٣٨
المبحـــث الاول: الشــــراكة..	١٤٠
المبحـــث الثـــانى: المخلفـــات الزراعيـــة..........................	١٥٩
المبحـــث الثالـــث: السياســـات البيئيـــة..........................	١٧٨
البـــــــاب الثـــــانى: الدراســـــة الميدانيـــــة	١٩٢-٣٢٠
الفصـــــل الســـادس : الإجـــراءات المنهجيـــة	١٩٢-٢١٦
أولا: نـــــوع الدراســــــة..	١٩٢
ثانيــــا: المـــنهج المســـتخدم	١٩٢
ثالثـــــا: أدوات الدراســــــة	١٩٣
رابعـــــا: مجـــالات الدراســــة..	١٩٩
خامســـا: الخصـــائص الاجتماعيـــة للمبحـــوثين..........................	٢٠٢
الفصـــــــل الســـــابع : المخلفـــــات الزراعيـــــة .... (أنواعهـا – آثارهـا – طـرق التعامـل معهـا)	٢١٧-٢٥٢
- تمهيـــــــــــد	٢١٧
أولاً : أنـواع المخلفـات الزراعيـة بالقريـة...................................	٢١٩
ثانيا : الطرق المتبعة فى التعامل مع المخلفات الزراعية فى القرية	٢٢٧
ثالثـــا : المشـــكلات الناجمـــة عـــن وجـــود المخلفـــات الزراعيـــة بالقرية وطرق التخلص الغير آمن منها	٢٣٣
رابعـا : الآثـار الايجابيـة للتعامـل الإيجـابى مـع المخلفـات الزراعيـة	٢٤٣
- اســــــــــــــــتنتاجات	٢٥٢
الفصـل الثـامن : دور منظمـات المجتمـع المدنى والحكومـة والقطـاع الخـاص فى الحد مـن الملوثـات البيئيـة الناتجـة عن المخلفات الزراعية والصعوبات التى تحد من هذا الــــــــــــــــــــــــــــــدور	٢٥٣-٢٧٨
- تمهيـــــــــــد	٢٥٣
أولا : دور منظمـــات المجتمـــع المـــدنى فـــى مواجهـــة مشـــكلة المخلفـــات الزراعيـــة بالقريـــة	٢٥٥
ثانيــــا : دور الاجهـــزة الحكوميـــة فـــى مواجهـــة مشـــكلة المخلفـــات الزراعيـــة بالقريـــة	٢٦٠
ثالثـا : دور القطـاع الخـاص فـى مواجهـة مشـكلة المخلفـات الزراعيـة بالقريـــة .	٢٦٣
رابعاً : دور كل من منظمـات المجتمـع المـدنى والمنظمـات الحكوميـة، والقطـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــاع الخاص فى مواجهة مشكلة المخلفات الزراعية من وجهة نظر الخبراء	٢٦٥
خامســاً : الصــعوبات التــى تواجــه منظمــات المجتمــع المــدنى فــي مواجهـــة مشـــكلة المخلفـــات الزراعيـــة بالقريـــة	٢٦٨
سادســا : الصــعوبات التــى تواجــه الاجهــزة الحكوميــة فــى مواجهــة مشـــكلة المخلفـــات الزراعيـــة بالقريـــة	٢٧١

الموضـــوع	الصفحة
سـابعاً : الصـعوبات التـي تواجـه القطـاع الخـاص فـي مواجهـة مشـكلة المخلفـات الزراعيـة بالقريـة	٢٧٤
- اســـــــــــــتنتاجات	٢٧٨
الفصـل التاسـع : آليـات الشـراكة بـين منظمـات المجتمـع المـدنى والحكومـة والقطـاع الخـاص للحـد مـن الملوثـات البيئيـة الناتجـة عـنوالمخلفـات الزراعيـة.....	٢٧٩-٣٠٣
- تمهيـــــــــــــد	٢٧٩
أولاً : مبـــررات حاجـــة منظمـــات المجتمـــع المـــدنى للشـراكة مـع الحكومـة والقطـاع الخـاص	٢٨١
ثانيـــــاً : مبـــررات حاجـــة المنظمـــات الحكوميـــة للشـراكة مـع منظمـات المجتمـع المـدنى والقطـاع الخـاص	٢٨٥
ثالثـــــاً : مبـــررات حاجـــة القطـــاع الخـــاص للشراكة مع منظمات المجتمع المدنى والمنظمات الحكومية	٢٩١
رابعـــاً : آليـات الشـراكة بـين القطاعـات الثلاثـة للحـد مـن الملوثـات البيئيـة الناتجـة عـن المخلفـات الزراعيـة	٢٩٣
- اســـــــــــــتنتاجات	٣٠٣
الفصـل العاشـر : نتـائج الدراسـة وتوصـياتها.....	٣٠٤-٣٢٠
أولاً: نتـــائج الدراســـة.....	٣٠٤
ثانيـــاً: توصـــيات الدراســـة	٣١٨
مراجـــــع الدراســـــة :	٣٢١-٣٤٢
- المراجـــع باللغـــة العربيـــة	٣٢١
- المراجـــع باللغـــة الإنجليزيـــة	٣٣١
ملاحـــــق الدراســـــة :	٣٤٣-٣٦٩
ملحـق رقـم (١) : اسـتبار خـاص بمنظمـات المجتمـع المـدنى...	٣٤٣
ملحـق رقـم (٢) : اسـتبار خـاص بالعـاملين بالقطـاع الخـاص....	٣٥٢
ملحـق رقـم (٣) : اسـتبار خـاص بالهيئـات الحكوميـة.....	٣٥٩
ملحـــق رقـــم (٤) : دليـــل مقابلـــة	٣٦٧
حواشـــــى الدراســـــة :	٣٧٠

فهرس جداول الدراسة

رقم الجدول	البيـــــان	الصفحة
١	يوضح جوانب بناء ووظيفة المنظمة	٧١
٢	يوضح بعض المدارس الإدارية الرئيسية	٧٢
٣	يوضح متغير النوع للمبحوثين فى القطاعات الثلاثة	٢٠٢
٤	يوضح متغير السن للمبحوثين فى القطاعات الثلاثة	٢٠٤
٥	يوضح الحالة التعليمية للمبحوثين	٢٠٧
٦	يوضح متوسط الدخل الشهرى للمبحوثين	٢٠٩
٧	يوضح محل الإقامة للمبحوثين	٢١١
٨	يوضح هل يشغل المبحوثين مناصب سياسية أو شعبية أو حزبية	٢١٣
٩	يوضح المناصب الأخرى التى يشغلها المبحوثين	٢١٤
١٠	يوضح تأثير هذه المناصب على نشاط المنظمة التى ينتمون إليها	٢١٥
١١	يوضح أنواع المخلفات الزراعية بالقرية من وجهة نظر منظمات المجتمع المدنى	٢٢٠
١٢	يوضح أكثر المخلفات الزراعية تأثيراً فى القرية من وجهة نظر منظمات المجتمع المدنى	٢٢١
١٣	يوضح أنواع المخلفات الزراعية بالقرية من وجهة نظر المنظمات الحكومية	٢٢٢
١٤	يوضح أكثر المخلفات الزراعية تأثيراً فى القرية من وجهة نظر المنظمات الحكومية	٢٢٣
١٥	يوضح أنواع المخلفات الزراعية بالقرية من وجهة نظر القطاع الخاص	٢٢٤
١٦	يوضح أكثر المخلفات الزراعية تأثيراً فى القرية من وجهة نظر القطاع الخاص	٢٢٤
١٧	يوضح مصفوفة الارتباط بين استجابات المبحوثين حول أنواع المخلفات الزراعية بالقرية وأكثرها تأثيراً على تلوث البيئة	٢٢٦
١٨	يوضح الطرق المتبعة فى التعامل مع المخلفات الزراعية فى القرية من وجهة نظر منظمات المجتمع المدنى	٢٢٧
١٩	يوضح الطرق المتبعة فى التعامل مع المخلفات الزراعية فى القرية من وجهة نظر المنظمات الحكومية	٢٣٠
٢٠	يوضح الطرق المتبعة فى التعامل مع المخلفات الزراعية بالقرية من وجهة نظر القطاع الخاص	٢٣٢
٢١	يوضح المشكلات الناجمة عن وجود المخلفات الزراعية وطرق التخلص الغير أمن منها من وجهة نظر منظمات المجتمع المدنى	٢٣٤
٢٢	يوضح المشكلات الناتجة عن وجود المخلفات الزراعية بالقرية والتخلص غير الأمن منها من وجهة نظر المنظمات الحكومية	٢٣٧
٢٣	يوضح المشكلات الناتجة عن وجود المخلفات الزراعية بالقرية والتخلص غير الأمن منها من وجهة نظر القطاع الخاص	٢٤٠
٢٤	يوضح الآثار الايجابية للتعامل مع مشكلة المخلفات الزراعية بالقرية من وجهة نظر منظمات المجتمع المدنى	٢٤٣
٢٥	يوضح الآثار الايجابية للتعامل مع مشكلة المخلفات الزراعية بالقرية من وجهة نظر المنظمات الحكومية	٢٥٠
٢٦	يوضح الآثار الايجابية للتعامل مع مشكلة المخلفات الزراعية بالقرية من وجهة نظر منظمات المجتمع المدنى	٢٥١
٢٧	يوضح هل هناك حاجة لمنظمات المجتمع المدنى فى الوقت الحالى	٢٥٥
٢٨	يوضح مبررات الحاجة إلى منظمات المجتمع المدنى فى الوقت الحالى	٢٥٦

رقم الجدول	البيـــــان	الصفحة
٢٩	يوضح دور منظمات المجتمع المدنى فى مواجهة مشكلة المخلفات الزراعية فى القرية	٢٥٧
٣٠	يوضح دور الأجهزة الحكومية فى مواجهة مشكلة المخلفات الزراعية فى القرية	٢٦١
٣١	يوضح دور القطاع الخاص فى مواجهة مشكلة المخلفات الزراعية فى القرية	٢٦٣
٣٢	يوضح مصفوفة الارتباط بين استجابات المبحوثين حول الدور الذى يقومون به فى مواجهة مشكلة المخلفات الزراعية فى القرية	٢٦٦
٣٣	يوضح الصعوبات التى تواجه منظمات المجتمع المدنى فى مواجهة مشكلة المخلفات الزراعية فى القرية	٢٦٨
٣٤	يوضح الصعوبات التى تواجهها الأجهزة الحكومية عند التعامل مع مشكلة المخلفات الزراعية بالقرية	٢٧٢
٣٥	يوضح الصعوبات التى تواجه القطاع الخاص فى أدائه لدوره فى مواجهة مشكلة المخلفات الزراعية بالقرية	٢٧٤
٣٦	يوضح مصفوفة الارتباط بين استجابات المبحوثين حول الصعوبات التى تواجههم فى مواجهة مشكلة المخلفات الزراعية فى القرية	٢٧٦
٣٧	يوضح هل هناك حاجة أو ضرورة لوجود شراكة حقيقية بين منظمات المجتمع المدنى والحكومة والقطاع الخاص لمواجهة مشكلة المخلفات الزراعية	٢٨١
٣٨	يوضح مبررات حاجة منظمات المجتمع المدنى للشراكة مع الحكومة	٢٨٢
٣٩	يوضح مبررات حاجة منظمات المجتمع المدنى للشراكة مع القطاع الخاص	٢٨٤
٤٠	يوضح هل هناك حاجة أو ضرورة لوجود شراكة بين الهيئات الحكومية ومنظمات المجتمع المدنى والقطاع الخاص لمواجهة مشكلة المخلفات الزراعية بالقرية	٢٨٥
٤١	يوضح مبررات حاجة الهيئات الحكومية للشراكة مع منظمات المجتمع المدنى فى القرية	٢٨٦
٤٢	يوضح مبررات حاجة الهيئات الحكومية للشراكة مع القطاع الخاص	٢٨٩
٤٣	يوضح هل هناك حاجة لوجود شراكة بين القطاع الخاص وكل من منظمات المجتمع المدنى والحكومة لمواجهة مشكلة المخلفات الزراعية بالقرية ومبررات هذه الحاجة	٢٩١
٤٤	يوضح اليات الشراكة بين القطاعات الثلاثة للحد من الملوثات البيئية الناتجة عن المخلفات الزراعية بالقرية من وجهة نظر أعضاء منظمات المجتمع المدنى	٢٩٤
٤٥	يوضح اليات الشراكة بين القطاعات الثلاثة للحد من الملوثات البيئية الناتجة عن المخلفات الزراعية بالقرية من وجهة نظر العاملين فى المنظمات الحكومية	٢٩٧
٤٦	يوضح اليات الشراكة بين القطاعات الثلاثة للحد من الملوثات البيئية الناتجة عن المخلفات الزراعية بالقرية من وجهة نظر القطاع الخاص	٢٩٩
٤٧	يوضح مصفوفة الارتباط بين استجابات المبحوثين حول اليات الشراكة المقترحة للحد من الملوثات البيئية الناتجة عن المخلفات الزراعية	٣٠٢

فهرس أشكال الدراسة

رقم الشكل	البيـــــان	الصفحة
١	يوضح دور المنظمات في إشباع الحاجات	٧١
٢	يوضح فوائد البحث التنظيمي	٧٢
٣	يوضح الهيكل التنظيمى لجهاز شئون البيئة فى المرحلة الأولى (٨٢-٨٥)	١١١
٤	يوضح الهيكل التنظيمى لجهاز شئون البيئة فى المرحلة الثانية (٨٥-٩١)	١١٢
٥	يوضح الهيكل التنظيمى لجهاز شئون البيئة فى المرحلة الثالثة (٩١- حتى الآن)	١١٤
٦	يوضح الهيكل التنفيذى لجهاز شئون البيئة	١١٦
٧	يوضح القطاعات النوعية المختلفة لجهاز شئون البيئة	١١٨
٨	يوضح أقسام مكتب الدعم الفنى لجهاز شئون البيئة	١٢٠

- مقدمه الدراسة :

إن مفهوم البيئة قد تطور خلال الخمسين عاماً الماضية، ففي الستينات وبداية السبعينات من القرن الماضي كان الفكر السائد وقتذاك هو البيئة أو التنمية وكان هناك تعارضا بين الاثنين وهو مفهوم قاصر يفتقد إلى النظرة الشاملة لتحقيق التوازن المطلوب بين ركائز التنمية التى تمثل البيئة أحد ركائزها.

ومع تنامي الوعي البيئي، ومن ثم الفهم الموضوعي لطبيعة البيئة وقضاياها المتشابكة، أدرك العالم أنه لا يمكن بل لا يجب فصل البيئة عن التنمية بأبعادها المختلفة، خاصة الاجتماعية والاقتصادية منها والتي تؤدي في النهاية إلى تكامل منظومة التنمية المستدامة.

وقد تبنت قمة الأرض في ريودي جانيرو عام ١٩٩٢ مفهوم التنمية المستدامة وفرض مصطلح "البيئة والتنمية" نفسه وبقوه ضمن مفردات قاموس حياتنا اليومية.

وقد اجتمعت كلمة المجتمع الدولي حينذاك ومازالت على ضرورة تعبئة كل الجهود للتعامل مع قضايا البيئة والتنمية والتصدى للخلل المدمر الذي يهدد جهاز مناعة الطبيعة من خلال العمل المشترك الجاد والتضامن الإنسانى والحضارى للأمم، وتلا ذلك انعقاد القمة العالمية للتنمية المستدامة في جوهانسبرج عام ٢٠٠٢ التي أكدت بدورها مبدأ الاستدامة والالتزام بضرورة السعي لتحقيق أهداف الألفية للتنمية، والتي تمثل البيئة أحد أهم محاورها، كما ألقت الضوء على الاولوية التي يوليها المجتمع الدولي للتعامل مع قضايا التنمية المستدامة من خلال معالجة كل من تحديات الموارد المائية والطاقة والصحة العامة والزراعة، وتبرز البيئة كنقطة التقاء وتفاعل بكل هذه الموضوعات المترابطة.

ومع تطور المشهد البيئى الدولي عبر السنين وتعدد وتنوع المستجدات والأطراف المؤثرة في إحداثه ومع بزوغ دوره جديدة من دورات الزمن تحمل بين ضلوعها عالما جديداً، عالما تلاشت فيه المسافات والحواجز وامتزجت فيه المصالح والاهتمامات والتكتلات

تعمل مصر حاليا بالتعاون مع العديد من المنظمات الدولية على نشر وتفعيل مبدأ النهوض بالعمل البيئى من أجل التنمية، وهو مفهوم عميق مؤداه أن حل المشكلات البيئية سوف يسهم في النهاية في إزالة جانب كبير من معوقات التنمية، كما يؤكد حقيقة أساسية وهي أن تناول قضايا البيئة، بالإضافة إلى أهميتها من المنظور القيمى والأخلاقى سوف ينعكس إيجابيا على قدرتنا التنافسية في الأسواق العالمية وعلى صحة الإنسان ونوعية حياته، وهو بكل تأكيد

الهدف الاسمي للتنمية، وهو مبدأ عصرى وعملي يجب أن نعمل على تفعيلة وذلك بالسعى المستمر لإدماج البعد البيئى كعنصر أساسى في سياسات و خطط التنمية.

وتعاني جمهورية مصر العربية من العديد من المشكلات البيئية التي تهدد جهود التنمية التي تبذل في كافة المجالات سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو عمرانية أو بيئية... وتعد مشكلة المخلفات الزراعية احدى المشكلات البيئية الهامة التي تعاني منها الدولة في السنوات الأخيرة. ومن أهم تلك المخلفات(قش الأرز).

ووزارة الدولة لشئون البيئة ترى بصورة واضحة تراكم المشكلات البيئية في مصر، وتعلم أنها تحتاج إلى تعاون الهيئات والمؤسسات المختلفة في مصر وخاصة مؤسسات المجتمع المدنى والقطاع الخاص.

وقد تعاظم دور منظمات المجتمع المدني وخاصة مع بداية القرن الحادي والعشرين في المشاركة مع الحكومة في انجاز العديد من الأهداف في المجتمع وفي تحمل المسئولية مع الدولة في إشباع الاحتياجات ومواجهة العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، بل وفي صنع القرارات، وأدركت كثير من الحكومات أهمية دور منظمات المجتمع المدنى بعد أن كانت تتصارع معها أحيانا أو تتخذ موقف المواجهة معها أحيانا أخرى، أو تضع لها العراقيل في مواقف ثالثة، وأصبحت تشجعها وتدعمها.

وفي ظل التغيرات والتطورات العالمية المتلاحقة والتغير الذي طرأ على دور الدولة وتعقد المشكلات التي تواجهها الحكومات، خاصة بعد انهيار النموذج الاشتراكي في الاتحاد السوفيتي سابقا وفشله في تحقيق التنمية المنشودة، انتشرت الدعوة نحو التوجه لآليات السوق، وإفساح المجال للقطاع الخاص ليصبح شريكا أساسيا في التنمية سواء من خلال برامج الخصخصة أو من خلال برامج الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص بموجب تعاقدات يعهد بمقتضاها إلى القطاع الخاص للقيام بتقديم الخدمات العامة والمساهمة في حل المشاكل المجتمعية.

وقد لقى مفهوم الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدنى رواجا كبيرا في العالم خلال السنوات الأخيرة في ظل الاتجاهات الحديثة لتطوير والارتقاء بمستوى الخدمات العامة، والتي تركز على فصل صنع السياسة عن تقديم الخدمة، ونتيجة لذلك انتشرت برامج الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدنى، وقد عرفت هذه البرامج طريقها إلى الدول الأخذة في النمو في السنوات الأخيرة لاسيما في ظل الحاجة المتزايدة لتعميق مفهوم الشراكة بين القطاعات الثلاثة (الحكومى – المدنى – الخاص) لتمويل احتياجات التنمية.

ويتضح مما سبق أن منع التلوث يجب أن يكون جزءاً أساسياً فى كل خططنا وأنشطتنا، فقضايا المحافظة على البيئة أضحت مسئولية مشتركة بين الحكومة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدنى، ولا يمكن أن نغفل أهمية دور البحث العلمى والتكنولوجى فى تحديد العلاقات وتنسيقها والتحليل العلمى للمشكلات البيئية للخروج بإستراتجية متكاملة للعمل البيئى.

وفى ضوء ذلك لازال الأمر يحتاج للدراسة والبحث وفقاً للمنهج العلمى وهو ما تحاول الباحثة فى هذا الطرح إلقاء الضوء على بعض القضايا المتصلة بالمشكلات البيئية الناتجة عن الملوثات البيئية للمخلفات الزراعية (قش الأرز) والآثار السلبية المرتبة عليها ودور كل من منظمات المجتمع المدنى والمنظمات الحكومية والقطاع الخاص فى الحد من هذه الملوثات البيئية، والتعرف على الصعوبات التى تواجه كل قطاع منهم، والشراكة كمدخل لمواجهة المشكلات البيئية الناتجة عن المخلفات الزراعية فى ضوء السياسات البيئية.

وقد اشتملت الدراسة على (١٠) فصول :

الفصل الأول : **" مدخل الدراسة " ويتضمن الفصل مشكلة الدراسة، وأهميتها وأهدافها وتساؤلاتها، وأنتهى هذا الفصل بمناقشة المفاهيم الأساسية المستخدمة فى الدراسة.**

أما الفصل الثانى : **فقد تناول عرض مجموعة من " الدراسات السابقة" العربية والأجنبية من خلال خمس محاور : تناول المحور الأول عرض الدراسات التى تتصل بموضوع الشراكة، وتناول المحور الثانى منظمات المجتمع المدنى، أما المحور الثالث فقد تناول المنظمات الحكومية والمحور الرابع تناول القطاع الخاص، والمحور الخامس تناول المخلفات الزراعية، ويختتم هذا الفصل بتعقيب عام على الدراسات السابقة موضحا الأسباب التي دفعت الباحثة لدراسة هذا الموضوع.**

ويتناول الفصل الثالث : **الأساس النظرية للدراسة: من خلال عرض لنظريتي المنظمات والنظرية الايكولوجية كموجهات نظرية للدراسة.**

أما الفصل الرابع فيتناول **منظمات المجتمع المدني والمنظمات الحكومية والقطاع الخاص والميزة النسبية لكل منهم**

ويتناول الفصل الخامس : **الشراكة كمدخل لمواجهة المخلفات الزراعية في ضوء السياسات البيئية.**

وقد تناول الفصل السادس : **الإجراءات المنهجية للدراسة" من حيث نوع الدراسة والمنهج والأدوات والأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة ومجالاتها، وانتهى الفصل بعرض الخصائص الاجتماعية للمبحوثين.**

وأما الفصل السابع **فقد تضمن عرض لأنواع المخلفات الزراعية وطرق التعامل معها والآثار المترتبة عليها.**

وتضمن الفصل الثامن : **توضيح لدور كل من منظمات المجتمع المدني والحكومية والقطاع الخاص في الحد من الملوثات البيئية الناتجة عن المخلفات الزراعية والصعوبات التي تواجه كل قطاع منهم.**

أما الفصل التاسع : **فقد تضمن رؤية الشراكة كمدخل في مواجهة المشكلات البيئية الناتجة عن المخلفات الزراعية.**

وانتهت الدراسة بفصلها العاشر الذي تضمن عرض نتائج وتوصيات الدراسة. وبعد ذلك قامت الباحثة باستعراض لمراجع الدراسة باللغة العربية واللغة الأجنبية، ثم ملاحق الدراسة، وأخيرا ملخص الدراسة باللغة العربية والانجليزية.

والله الموفق

- تمهيد :

لاشك أن تحديد المشكلات البيئية للمجتمع المصرى لابد أن يتم في ضوء الظروف الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والجغرافية الخاصة بهذا الموضوع، وعلى ذلك فإن الخصوصية الثقافية والاجتماعية والبيئية للمجتمع المصري هي التي تحدد المشكلات البيئية في مصر.

ومع تزايد الاهتمام مؤخراً بحماية البيئة كمطلب إنساني أخذ طريقة إلى الاتساع والانتشار حتى اكتسب طابع الدولية، كما ظهر أيضاً مطلب التنمية الشاملة والمتواصلة من أجل رفع مستوى المعيشة، إلا أن الاتجاه نحو تحقيق تلك التنمية كان يتم إلى عهد قريب للأسف على حساب البيئة وتدهورها واختلال التوازن البيئي المطلوب بين مكوناتها، مناقضاً بذلك مفهوم البيئة والحفاظ عليها.

وفي التسعينات من القرن الماضى ، أضيفت الأبعاد الاجتماعية والبيئية إلى مفهوم التنمية، بعد أن كان هذا المفهوم قاصراً على النواحى الاقتصادية فقط ، وأدرك الإنسان أنه حتى تؤتى التنمية الاقتصادية ثمارها، فلابد من الانتباه إلى العوامل الاجتماعية والبيئية وأيضا وضعها أمام صانعى السياسات وواضعى الخطط والبرامج التنموية. ولقد بات واضحاً أن المكاسب التي تترتب على أى نشاط اقتصادي ضار بالبيئة قد تكون قصيرة المدى، لان حماية البيئة مطلب مهم لكل من الدول الفقيرة والغنية على حد سواء ، ويكمن التحدى القائم أمام هذه الدول ، فى إيجاد قدر من التوازن بين تحقيق مزيد من التنمية ، والمحافظة فى ذات الوقت على سلامه البيئة وحفظ مكوناتها.

فيمكن أن تعوق المشكلات البيئية أو تحد من أهداف التنمية ، بحيث يمكن القول بأن حماية البيئة تعد جزءاً جوهرياً من عملية التنمية ، فبغير توافر الحماية الكافية للبيئة من الملوثات تصبح الموارد البيئية عاجزة عن الوفاء باحتياجات الاستثمار وتلبية مطالب الإنسان ، ومن هنا تنهار مجهودات حماية البيئة وتفشل كافة مخططاتها .

والمشكلات البيئية تحاول أن تجد الحلول الممكنة قبل أن تفضى تراكمات التلوث على إمكانية المواجهة الشاملة ، ولم تعد اعتبارات التنمية الزراعية على الرغم من أهميتها البالغة عذراً لتجاهل أهمية الحفاظ على البيئة ، أو التقاعس فى اتخاذ التدابير الفاعلة لمكافحة التلوث ،